العدد (4124) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (30) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

تبدو الأوضاع الحالية مشجّعة على إنجاح المشاريع الاستثمارية، بحسب خبراء اقتصاديين يشيرون على نحو خاص، الى مؤتمر المانحين الدوليين الذي سيعقد في الكويت في الفترة من ١٢ حتى ١٤ من شباط المقبل، ويرون أنه سيؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية عبر إشراك شركات عربية وأجنبية في عملية إعادة إعمار العراق.

تفاؤل عراقي بنتائج طيبة لمؤتمر الدول المانحة في الكويت

■ هيئة الاستثمار تستعد لطرح مشروع المدينة السياحية في الحبانية

□ بغداد / فادية الجواري

يقول المستشار الاقتصادي زهير الحسني في حديث لـ(المدى)، إن السوق الاستثمارية العراقية تعد سوقاً واعدة، وهذا العام سيشهد طفرة في الاستثمار، خصوصاً بعد مؤتمر الكويت الذي سيشهد طرح العديد من المشاريع الاستثمارية المتوقفة والمتلكئة كفرص استثمارية.

ويلفت المستشار الى أن "تحسن العلاقات العراقية – السعودية، سيفتح ابواب الاستثمار على مصراعيها تزامناً مع تحسن الأوضاع الأمنية، وهناك مساع كبيرة وحثيثة لجذب شركات الاستثمارً الكبيرة من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية".

ويلفت المستشار الحسني، الى أن "طرح مدينة الحبانية للاستثمار خطوة ناجحة تضاف في رصيد الخطوات الجيدة التي يسير عليها الاستثمار العراقي". ويبيّن الحسني، أن "مشروع مدينة الحبانية يشمل تأهيل الفندق السياحي والشقق السياحية التي تقدّر بحوالي ٢٠٠ شقة، وفق المواصفات المتطورة وبناء مدينة ألعاب متكاملة ومرسى الزوارق، ومطاعم فخمة، وخيمة كبرى"، مبيناً أن "المشروع سيحقق نجاحاً ومردودات مالية كبيرة تدخل كإيرادات من العملة الصعبة في الموازنة الاتحادية".

ويؤكد الحسني، إنّ "اقبال السيّاح هو الذي يؤشر على مدى تحقيق النجاح في المشروع وحصد المردودات المالية التي ستكون بعد فترة من بدء تشغيل المدينة وفتحها أمام السائحين المحليين والأجانب".

وبدوره يرى الخبير السياحي، مجيد العزاوي، مؤتمر الكويت "محطة مهمة للجذب الاستثماري في العراق وطرح مشاريعه للشركات والدول المشاركة".

ويقول العزاوي في حديث لـ(المدى) إن "الحكومة لديها خطة تعمل عليها لتطوير الواقع السياحي في العراق لضمان تحقيق مردود مالي جيد من خلال تشجيع المستثمرين للعمل السياحي وبناء منتجعات وفنادق ومرافق سياحية أخرى لدعم الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على المردود المالي الريعي من النفط فقط".

ويضيف أن "مدينة الحبانية السياحية كانت تضمّ فندق ٥ نجوم من خمسة طوابق يحتوي على ٣٠٠ غرفة بطاقة استيعابية قدرها ٦٠٠ سرير ومطاعم وكافتيريات وكوافير ولوندري وصالة ألعاب الكترونية وقاعة للحفلات، بالإضافة الى مسابح للكبار والأطفال، وشاليهات على أربعة مستويات مستوى VIP عددها ٢٨ شاليها، ومستوى "الديلوكس" بطابقين وعددها ٩٤ شاليهاً، ودرجة أولى طابق واحد بغرفتين وعددها ٢٠٠ دار، ودرجة ثانية وعددها ١٧٥ داراً بغرفة واحدة.

يضاف الى هذا المسابح العديدة المنتشرة بين الشاليهات ومرسى لتأجير الزوارق واليخوت الشراعية الصغيرة وصالة سينما ومسرح صيفي ومحال تجارية وملاعب رياضية متنوعة، في حال تمت اضافة الحداثة والملحقات الجديدة إذا تم طرحها للاستثمار، ستكون المدينة السياحية واحدة من أهم الموارد المغذية للموازنة الاتحادية".

وستطرح الهيئة الوطنية للاستثمار مدينة الحبانية السياحية كمشروع استثماري بكلفة قدّرت بـ ٢٥ مليون دولار، في مؤتمر الكويت الذي سيعقد في شهر شباط المقبل.

وقالت الهيئة في بيان تلقت (المدى)، نسخة منه، إنّ "العراق سيطرح خلال مؤتمر الكويت الدولي الذي سيعقد خلال ١٢- ١٤ من شباط المقبل، مشروع تأهيل وتطوير المدينة السياحية في الحبانية وبناء مدينة سياحية متطورة على بحيرة الرزازة كفرصة استثمارية بمساحة ١٦ ألف دونم على ضفاف بحيرة الحبانية".

وأضاف البيان، أن "المشروع يشمل تأهيل الفندق السياحي، والشقق السياحية وعددها ٢٠٠ شقة سياحية وفق المواصفات المتطورة وبناء مدينة ألعاب متكاملة ومرسى الزوارق، ومطاعم فخمة، وخيمة كبرى"، متابعةً أن "شاطئ البحيرة فسيكون أشبه بالشواطئ العالمية السياحية، وتكلفة المشروع ستكون بحدود ٢٥ مليون دولار للمرحلة الأولى".

وأوضحت أنه "في النيّة توسيع نشاط المدينة السياحية ثقافياً وإعلامياً، لتغدو مدينة سياحية وثقافية في آن واحد، وتكون قبلة لكل المهرجانات الثقافية والفنية التي ستقوم لاحقاً، عبر توفير كل المناخات الملائمة لذلك، على مدار السنة وليس في شهور النشاط السياحي القصيرة، ولأجل ذلك، فإن خطة التأهيل تشمل إقامة مسارح مغلقة ومفتوحة وقاعات وبيوت للضيافة وصالات سينما حديثة، إلى جانب إقامة مدينة إعلامية ونصب محطات فضائية أيضاً". ويعقد مؤتمر الكويت للمانحين، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ من الشهر المقبل، بمشاركة ٧٠ دولة ومنظمات دولية منها البنك الدولي، حيث سيخصّص اليوم الأول لعرض الفرص الاستثمارية في العراق، فيما يسعى المؤتمر خلال الأيام الأخرى، إلى جمع مبلغ ١٠٠ مليار دولار لإعمار المدن المحررة.

خارج الحدود
Out of Borders

نيويورك

الذهب ينزل وسط جني للأرباح مع تعافي الدولار

نزل الذهب أمس (الاثنين)، مع تعافي الدولار الذي دفع بعض المشترين إلى جني أرباح المعدن الأصفر بعدما سجّل سادس زيادة أسبوعية في سبعة أسابيع.

وارتفع المعدن أكثر من ثلاثة في المئة منذ بداية الشهر الحالي بعدما اختتم كانون الأول (ديسمبر) الماضي على أداء قوي، ولامس أعلى مستوى منذ آب ٢٠١٦ الأسبوع الماضي عند ١٣٦٦,٠٧ دولار للأوقية (الأونصة).

وترجع قوة الذهب إلى حد كبير لانخفاض مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسة، إلى أقل مستوى في ثلاثة أعوام. وأدى تعافي العملة الأميركية اليوم، بعدما منيت بخسائر على مدى ستة أسابيع متتالية، إلى هبوط المعدن الأصفر.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية ٠,٢ في المئة إلى ١٤٣٧,٥٦ دولار للأوقية بحلول الساعة ١٠:٣٠ بتوقيت غرينيتش، بينما نزل المعدن في العقود الأميركية الآجلة تسليم شباط (فبراير) المقبل ٥,٨٠ دولار إلى ١٣٤٦,٣٠ دولار للأوقية. وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة في المعاملات الفورية ٠,١ في المئة إلى ١٧,٣٧ دولار للأوقية. وكان المعدن صعد ٢,٣ في المئة الأسبوع الماضي مسجلاً أكبر زيادة بين المعادن النفيسة الرئيسة. وزاد البلاتين، أفضل المعادن النفيسة أداء منذ بداية العام الحالي، بنسبة ٠,١ في المئة إلى ١٠١٠ دولارات للأوقية بعدما نزل ٠,٣ بالمئة الأسبوع الماضي ليُمنى بأول خسارة أسبوعية في سبعة أسابيع.

الخرطوم

السودان سيدخل مجال تصنيع النقود الذهبية

أعلنت الحكومة السودانية، أنها ستدخل مجال تصنيع النقود الذهبية في غضون شهرين بعد اتصالات مع ألمانيا لإنشاء مصنع سينتج مليون قطعة نقود ذهبية. جاء ذلك، في تصريحات لوزير المعادن السوداني، هاشم علي سالم، أمس الأول (الأحد)، عقب لقائه بكري حسن صالح، نائب الرئيس السوداني، ورئيس مجلس الوزراء، حسب وكالة الأنباء السودانية.

وأبلغ الوزير، رئيس مجلس الوزراء القومي بالكميات التي تم إنتاجها من الذهب والتي وصلت إلى ١٠٧ أطنان من الذهب خلال عام ٢٠١٧.

ويحاول السودان تسويق الذهب مصنعاً ضمن إمكاناته المتاحة، لتحقيق أقصى إيرادات ممكنة، بدلاً من بيعه خاماً إلى الخارج، لكن البلد ذا الحدود الشاسعة يعاني من تهريب جزء كبير من إنتاجه.

القاهرة

"شريحة ثالثة" لمصر من قرض البنك الأفريقي

وقعت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، اتفاقية الشريحة الثالثة والأخيرة بقيمة نصف مليار دولار من قرض البنك الأفريقي للتنمية البالغة قيمته ١,٥ مليار دولار. وكانت مصر قد اتفقت في ٢٠١٥ على قرض من البنك الأفريقي بقيمة ١,٥ مليار دولار على ثلاث سنوات، وعلى قرض من البنك الدولي بقيمة ٣ مليارات دولار على ثلاث سنوات، بجانب اتفاقها في ٢٠١٦ على قرض قيمته ١٢ مليار دولار على ثلاث سنوات أيضاً من صندوق النقد الدولي. وحصلت مصر على مليار دولار من البنك الأفريقي على شريحتين خلال عامين، ولم يتم بعد صرف الشريحة الأخيرة البالغة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار. وتعكف الحكومة المصرية على تنفيذ إصلاحات اقتصادية سعياً لإنعاش الاقتصاد، شملت زيادة أسعار الطاقة والدواء وتحرير سعر الصرف وإقرار قوانين جديدة.

تقرير

تماسكت أسعار النفط، أمس الإثنين، بفعل قوة الطلب وضعف الدولار واستمرار خفض الإمدادات بقيادة «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) وروسيا، لكن محللين يقولون، إن ارتفاع إنتاج أميركا الشمالية سيؤثر سلباً في آفاق السوق في وقت لاحق من العام.

النفط يتماسك بفعل قوة الطلب واستمرار خفوضات الإنتاج بقيادة أوبك

■ خبراء يتوقعون فائضا ماليا بنحو 25 مليار دولار في موازنة العام الحالي

□ سنغافورة - بغداد / رويترز - المدى

وتماسكت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج «برنت» فوق ٧٠ دولاراً للبرميل، إذ انخفضت ثمانية سنتات إلى ٧٠,٤٤ دولار للبرميل. ويتلقى النفط دعماً من خفض الإمدادات الذي تقوده «أوبك» وروسيا. وتزامنت خفوضات الإمدادات مع قوة الطلب في ظل متانة النمو الاقتصادي العالمي.

ودفعت الخفوضات، مصحوبة بنمو الطلب على الخام، أسعار النفط ٦٠ في المئة منذ منتصف ٢٠١٧، في الوقت الذي أقبل فيه المستثمرون على شراء العقود الآجلة للنفط توقعاً لارتفاع الأسعار.

وتلقى النفط دعماً من تراجع الدولار الذي خسر ما يزيد على ثلاثة في المئة من قيمته، مقابل سلة من العملات الرئيسة منذ بداية العام الجاري، وسجّل انخفاضاً بحوالي ١٣ في المئة منذ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧.

وزاد إنتاج الولايات المتحدة من الخام بأكثر من ١٧ في المئة منذ منتصف ٢٠١٦ إلى ٩,٨٨ مليون برميل يومياً، في منتصف كانون الثاني. ومن المتوقع أن يتجاوز الإنتاج حاجز العشرة ملايين برميل قريباً.

وحصلت أسعار النفط على دعم من مؤتمر «دافوس»، حيث ساهمت تصريحات أبرز الشخصيات في منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) في إضافة المزيد من الإيجابية للمستثمرين والمضاربين.

ولم تؤثر المخاوف من زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة في أسعار النفط الأسبوع الماضي، حيث ارتفعت الأسعار على الرغم من أن الحفارات النفطية في الولايات المتحدة سجّلت أعلى زيادة أسبوعية منذ مارس (آذار) العام الماضي، وسط تزايد الإنتاج إلى مستويات لم تشهدها أميركا منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، إن منظمة «أوبك» وحلفاءها من المنتجين غير الأعضاء في المنظمة سيخرجون من تخفيضات الإنتاج بشكل تدريجي وسلس جداً بهدف عدم إحداث صدمة للأسواق في أوائل ٢٠١٩، عندما يتباطأ الطلب بفعل عوامل موسمية. وأضاف الفالح، أنه من غير المرجّح للغاية أن يكون الخروج من التخفيضات في يونيو (حزيران) عندما تعقد «أوبك» اجتماعها المقبل، مضيفاً أنه قد يجري فقط تعديلها في مرحلة ما. وقال أيضاً، إن «أوبك» قد تعدّل مستوى المخزونات الذي تستهدفه تخفيضاتها الإنتاجية.

من جهة أخرى، قال الأمين العام للمنظمة محمد باركيندو، في حوار مع قناة «بلومبيرغ»، إن السوق النفطية سوف تتوازن العام الجاري، متوقعاً نمواً قوياً في الطلب هذا العام.

وفي سياق متصل، قدر الخبير النفطي حمزة الجواهري، فائض الحكومة بنحو ٢٥ مليار دولار في موازنة العام الحالي، في حال استمرار اسعار النفط لنحو ٧٠ دولارا، مشيراً إلى أن الفائض سينهي عجز الموازنة ويعزز الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي بنحو ١٠ مليارات دولار.

وقال الجواهري، إن "الحكومة قدّرت سعر برميل النفط الواحد في موازنة العام الجاري بنحو ٤٦ دولاراً، إلا أن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، أسهم في تعزيز الموازنة"، مبيناً أن "ارتفاع اسعار النفط لدولار واحد على البرميل الواحد خلال عام، سيوفر للحكومة أكثر من مليار دولار وفي حال جمع المبالغ الفائضة ستكون بنحو ٢٥ مليار دولار".

وأضاف أن "العجز في الموازنة يبلغ نحو ١٥ مليار دولار، وفي حال تحقيق فائض بنحو ٢٥ ملياراً، سيتم إنهاء حالة العجز وتعزيز احتياطات البنك المركزي بنحو ١٠ مليار دولار، كتسديد مستحقات البنك بعد أن استدانت الحكومة خلال المدة الماضية مبالغ ضخمة منه".

واشار الجواهري إلى أن "ارتفاع اسعار النفط جاء بسبب توافق الدول المنتجة للنفط على خفض الانتاج لرفع السعر العالمي، فضلاً عن نفاد جميع المخزونات النفطية لدى التجار المضاربين في الاسعار الدولية".

من جانبه قال الخبير باسم أنطوان، إن الفائض الذي تتحصل عليه الحكومة العراقية جراء ارتفاع أسعار النفط، سيُعالج العجز المالي في موازنة ٢٠١٨.

وذكر أنطوان في تصريح، أن "الموازنة المالية لـ٢٠١٨، تتضمن عجزاً بقيمة ١٣ ترليون دينار، مما يتوجب على الحكومة الاعتماد على القاع الخاص والتعاملات غير النفطية".

وأضاف، أن "موازنة ٢٠١٨ احتسبت سعر برميل النفط بـ٤٦ دولاراً، وها هو الآن يباع بأكثر من ٦٥ دولاراً"، مشيراً الى أن "هذه الزيادة ستساعد الموازنة في تخطي العجز".